المقصود اهل الاعتزال والا
يودي الى محال هو انقلاب العلم جهلا وهذا غير ملاق
اي وان لم يكن مراد حجة الاسلام بان سلم لهم اطلاق الوجوب مع تسليم موضوعه
في كلامهم على ما قدمناه لم يرد ان يسلم كل ما صلح للعبد يجب وقوعه له لان كل ما
على وقوعه للعبد فهو الاصلح له عندهم زعما منهم ان هذا مبالغة في تنزيه
الباري تعالى اذ لا يخفى ان كل مسلم انما يقصد المبالغة في تنزيه الباري تعالى بما
يجب نسبته اليه فلا يمكن القول بوجوب الاصلح على الله سبحانه الا مع القول
بان كل ما وقع في الدارين فهو الاصلح للعباد لما مر عنهم من انه ثبت بتركه
ما لم يقع منه نقص في نظر العقل وهو محال في حقه سبحانه وصرح الامام يعني
امام الحرمين بفهم هذا المعنى من كلام ابي القاسم الكعبي وهو من روس
معتزلة بغداد وصرح اي الامام بانهم معتزلة بغداد قالوا ان تخليد الكفار
في النار والاغلال اصلح لهم في الاخرة وكذا الاصلح للفسقة عندهم في الدنيا
ان يلعنهم ويحبط اعمالهم فاذا انتهوا الى ذلك سقطت مكالمتهم كما قال الامام في
الارشاد لان كلا من الامرين عناد ومكابرة في الضروريات فحقيقة الخلاف
بيننا وبينهم في موضعين احدهما كون كل واقع روعي فيه الاصلح للعباد والثاني
انه لو لم يكن ذلك اي لو لم يكن كل واقع روعي فيه الاصلح للعباد بان وقع ما ليس
اصلح لهم كان وقوعه نقصا لما مر من ان المنع من الاصلح بخل يجب تنزيهه تعالى
عنه وقد علمت ان قولهم في كل منهما خطأ لما يلزم عليه من العناد ومكابرة الضرورة
كما قدمناه ولزمهم مع ذلك خطأ ثالث فقال وابه وهو اي ذلك الخطأ عدم قدرته
على اصلاحهم يعني الكفار والفسقة وهدايتهم من ضلالتهم ولزومه لهم من
قولهم بوجوب الاصلح وتفسيرهم الواجب بانه الذي لا يمكن ان يقع غيره اذ قد كان
من معلومه تخليدهم في النار الذي هو الاصلح عند المعتزلة ووقوع خلاف معلومه

ثم

ثم محال لما مر من استلزامه المحال الذي هو الجهل فلا تتعلق القدرة به اي بالوقوع المذكور
لما تقرر من ان متعلقها الممكن دون الواجب والممتنع ولا يكون قادرا على هدايتهم ثم عن
ذلك علوا كبيرا وتعلق القدرة تابع الارادة كما تقرر وقد ورد الكتاب العزيز بصحة تعلق
الارادة به قال الله تعالى ولو شاء ربك لآمن من في الارض كلهم جميعا وقال تعالى ولو شئنا لآتينا
كل نفس هداها وقال تعالى ولو شاء لجعلهم امة واحدة اي مهتدين او ضالين الى غير ذلك
من الآيات المفيدة في الاستعمال العربي المتعارف لاهل اللسان كون مقابل الواقع مما
يدخل تحت مشيئته تعالى فيكون داخلا تحت قدرته سبحانه وتعالى وكونه لا يفعله اي
انتفاء فعله تعالى له الواقع ذلك الانتفاء على موافقة العلم بانه لا يفعله لا بسلبه الامكان
الذاتي المقتضي لصحة تعلق القدرة به وذلك اي الذي يسلب الامكان الذاتي فكان
ممتنعا الذاته كاجتماع الضدين هو الذي لا تتعلق به القدرة لعدم صلاحيته
لتعلقها لا لقصور في القدرة فاستحالته اي استحالة وقوع خلاف معلومه تعالى لغيره
وهو تعلق العلم بعدم وقوعه لا لذاته والحاصل ان ما امتنع وقوعه لتعلق العلم بعدم
وقوعه ممكن لذاته ممتنع لغيره وامتناعه لغيره لا يسلب الامكان الذاتي المصحح لتعلق
القدرة به فزعمهم انه غير مقدور بمعنى انه لا يصح تعلق القدرة به باطل وليس لهم اي
للمعتزلة في هذا المطلب وهو زعمهم الوجوب على الله تعالى مستمسك بفتح السين اي شي
~~يستمسكون به ممسك تكبر تعالى~~ الى ادنى قوة ونحن معشر اهل السنة لا نرضى الله بما
زعموه
ضعفوا دينا الذي ندين به اعتقاد ان الله سبحانه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا يسئل عما
يفعل كما نطق به كتابه العزيز في الآيات الثلاث المشار اليها وقوله ان الله يفعل ما يشاء
ان الله
وقوله ~~لا يسئل~~ تعالى يحكم ما يريد وقوله لا يسئل عما يفعل كل عوض وابتداء انالهم خلقه سبحانه
من الرزق فهو فضل منه عليهم بلا استحقاق عليه تعالى لا يجب منه تعالى اذ استحقاق ذلك
انما يكون لغير المملوك بجملة هويته اي ذاته المتشخصة وقدرته وافعاله كيف يستحق بعمله على

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)